

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر .

٢-١- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تماثلت المضامين التي تكشف عن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ، طبقاً لإشكاليته وصوره التي تجسد فيها، من لدن الكتاب والباحثين، ومن المؤسسات الدولية المتخصصة، كل حسب رأيه وانتمائه الجغرافي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فقد صور على أنه، تكوين منشأة أعمال جديدة، أو إضافة تنتهي إلى توسيع في الطاقة الإنتاجية لمنشأة قائمة، يتدبر أمرها أفراد أو مؤسسات من دولة معينة في حدود دولة أخرى أو انه نشاط استثماري لأجل طويل ، ينجزه مستثمر غير مقيم في بلد مضيف ، يتميز ذلك النشاط بالمشاركة الفعلية والاستقلال بالإدارة والقرار في حين ذهب آخرون إلى تعريفه بالحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد آخر وهذا ما جاء في تعريف Ken Worthy بأنه ملكية ١٠% أو أكثر من أسهم أو أرباح الشركة أو المشروع ، أما كل من Hess & Ross فقد عرفاه، بأنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضييفة ، أو الإضافة في رصيد الآلات والمعدات التي يقوم بها مستثمرون أجانب ، أو شرائهم للشركات المحلية في الدولة المضييفة غالباً ما تكون ١٠% أو أكثر من أصول الشركة .

أما على صعيد المؤسسات الدولية ، فقد عرفت مؤسسة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، الاستثمار المباشر، بأنه ملكية ١٠% أو أكثر من أسهم أو أرباح الشركة أو المشروع ، أما منظمة ((الأنكتاد)) التجارة والتنمية ، بأنه نوع من

الاستثمار الدولي ، يساهم فيه مقيم من دولة ما ، أو يمتلك نسبة من الأسهم ، أو أكثر تحدد قوته التصويتية في اتخاذ القرار للمشروع المقام في دولة أخرى . يلاحظ مما تقدم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتخذ صوراً متباينة ، قد تتجسد في صورة مشروعات مشتركة ، كالمشاركة في إنشاء مشروعات جديدة تكون ملكيتها الكاملة للأجانب ، أو المشاركة في مشروعات محلية قائمة ، تعتبر نسبة الملكية التي تتراوح ما بين

(١٠% - ١٠٠%) ، المعيار الأساسي للتمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محفظة الأوراق المالية ، وبشكل عام ، تفيد المضامين التي جاءت في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، على أنه المال الوافد إلى دولة غير دولته ، بقصد الحصول على الربح .

أما من حيث أهميته، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل رافداً مكملاً لمصادر التمويل الدولي يحمل في خصائص مكوناته التقنية والإدارة الحديثة ، ويخالف في آلياته وأثاره الاقتصادية الإقراض المصرفي التجاري الخاص مع تضمين كلا الاتجاهين ، القدرة على التمويل وزيادة إنتاجية رأس المال ، ويتحقق ذلك عند امتلاك فرد أو شركة من دولة ما ، أصولاً في دولة أخرى ، تمثل إدارة الأصول العنصر الأساسي المميز للاستثمار الأجنبي المباشر . فمنذ الحرب العالمية الثانية والقروض المصرفية تنصدر مصادر التمويل الدولي ، وفي منتصف عقد السبعينيات ، احتلت مكانة بارزة فيه ، خاصة عقب ارتفاع أسعار النفط وإعادة تدوير مبالغه إلى المصارف الأجنبية الخاصة ، الأمر الذي دفع تلك المصارف إلى توسيع قروضها للدول النامية، بهدف تمويل العجز في موازين مدفوعاتها ومعالجة الأزمات النقدية الطارئة التي تعترض نشاطها الاقتصادي ، وجرت ممارسة ذلك النوع من التمويل حتى أزمة المديونية في عام ١٩٨٢ ، التي تفاقت أثر توقف المكسيك والدول المدينة عن الوفاء بتسديد خدمات أعباء الدين ومستحققاته ، وفي غضون سنوات عقد أزمة المديونية والعقود التي تلتها ، شهد أسلوب التمويل انعطافاً في مجال تطور الاستثمار الأجنبي

المباشر في كلتا جهتيه الرسمية والخاصة ، عجلت من استبدال مصادر التمويل التقليدية والتحول من القروض المصرفية واستثمارات المحفظة ، نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بحيث أصبحت التدفقات المالية المعاصرة تختلف بصورة جوهرية عن ما كان سائداً خلال ثلاث قرون مضت ، وأخذت تدفقات رأس المال تتجه من الأقطار الصناعية إلى الأقطار النامية ، في الوقت الذي تزايدت فيه التدفقات الرأسمالية بين الدول الصناعية ذاتها ، حيث نمت خلال خمسة عشر عاماً ٤٥% في المدة من أواسط السبعينات إلى نهاية عام ١٩٩٠ ، بينما سجلت نسبة نمو للتدفقات إلى البلدان النامية في المدة ذاتها، أقل من ٢٠%.

إن احتساب صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتم من خلال تثبيت اتجاهين لإجمالي أقيامه ، التدفق الأول ينفذ إلى خارج الدولة والتدفق الثاني يستقر في داخلها ، ويعكس النمو المتسارع الذي شهده عقد الثمانينات إلى زيادة نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من عائد الاستثمار الأجنبي المباشر ، المثمر جزئياً من تعزيز قوتها التنافسية بواسطة انخفاض قيمة الدولار ، وكذلك الصين التي سعت منذ زمن مبكر لتطبيق سياسة الباب المفتوح ، كدولة نامية تستضيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ونضوج السوق الأوروبية الموحدة، حيث يتحدد التوزيع الجغرافي للاستثمار المباشر عبر الدول ، بعوامل الاقتصاد الكلي والرغبة في استغلال وفورات الحجم والنفوذ إلى الأسواق الأجنبية ، وبذلك هيمنت دول العالم الصناعي المتقدم على نسبة كبيرة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الخارج ، كانت الشركات المتعددة الجنسية ، الذراع الطويل في الاستحواذ عليه ، في حين لم تتجاوز نسبة البلدان النامية الا على نسبة صغيرة مع تركيز الكثافة السكانية فيها وهذا ما تكشف بيانات التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ، هيمنة البلدان المتقدمة على أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق ثلثي إجمالي مبالغ الاستثمار المباشر ، كما تظهره بيانات جدول

جدول (٢)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية حسب المناطق
للمدة ((١٩٩٠-٢٠٠٧)) مليار دولار

٢٠٠٧		(٢٠٠٠-١٩٩٠)		المنطقة	
%	Inflow FDI	%	Inflow FDI		
%١٠٠	١٨٣٣٣٢٤	%١٠٠	٤٩٢٦٠٥	Inward	العالم
% ١٠٠	١٩٩٦٥١٤	% ١٠٠	٤٩٢٥٣٥	Outward	
%٦٨,٠٥	١٢٤٧٦٣٥	% ٧٢,٥	٣٥٧٢١٩	Inward	البلدان المتقدمة
% ٨٤,٧	١٦٩٢١٤١	% ٨٨,٩	٤٣٨٢٥٨	Outward	
%٢٧,٢	٤٩٩٧٤٧	% ٢٦,٥	١٣٠٧٥٥	Inward	الدول النامية
% ١٢,٦	٢٥٣١٤٥	% ١٠,٧	٥٢٩٢٨	Outward	
%٤,٦٨	٨٥٩٤٢	% ٠,٩	٤٦٣١	Inward	دول وسط وشرق أوروبا
% ٢,٥	٥١٢٢٧	% ٠,٢٧	١٣٤٩	Outward	

إذ يفسر الركود الاقتصادي للدول الصناعية والانخفاض المرافق له في أسعار الفائدة خلال العقد التسعيني من القرن الماضي ، وارتفاع عوائد الاستثمار في عدد من الدول النامية التي تميزت في تحقيق معدلات نمو سريعة ، إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي الخاص إلى الدول النامية ، ويؤثر في الوقت نفسه لجوء الأخيرة إلى مصادر تمويل غير مصرفية ، بالشكل الذي ساعدها على تخفيض الاعتماد على التدفقات المالية المنشئة للدين والكف عن ممارسة التمويل بالعجز .